

أثر الفساد على مؤسسات التعليم العالي والوسائل الأكاديمية المقترحة للحد منه

مقدم لملتقى المبادرة العربية الأكاديمية لمكافحة الفساد

د.سناء طوطح/أستاذ مساعد-كلية الحقوق/جامعة القدس-فلسطين

## مقدمة:

يلعب التعليم دوراً أساسياً في مواجهة الفساد، وفي خلق دور بناء للفرد في المجتمع عبر التهيئة لمستوى علمي خلاق، وبالتالي يلعب هذا الفرد دوراً مهماً وفعالاً في حماية وطنه من الفساد فيتحول الفرد إلى عنصر إيجابي في خلق بيئة مجتمعية محصنة بالعدالة والقانون، وصولاً إلى إيجاد مجتمع ناهض يغيّر الواقع الإنساني وخاصة في المنطقة العربية التي تواجه ظروفاً اقتصادية وسياسية واجتماعية سيئة. تعتبر الجامعات مؤسسات تربوية تسعى لصناعة قيادات المجتمع وقادة الفكر والتربويين والاكاديميين، كما تعد بيئة لتنمية الابتكار والابداع في مختلف قطاعاته كونها تخرج أجيالاً بثتى التخصصات التي تخدم مختلف ميادين المجتمع، ومن هنا احتلت الجامعات حيزاً كبيراً من اهتمام الدول وأصبحت تؤدي أدوارها المتمثلة في نقل المعرفة وتنميتها والقيام بالبحوث العلمية وخدمة المجتمع بكافة شرائحه، بالإضافة إلى مشاكل المجتمع الاجتماعية والاقتصادية وفق منهجية علمية مدروسة، وبالتالي تقوم بأدوار عديدة منها خدمة المجتمع وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية الداخلية والخارجية للجامعات مما فرض عليها أدوار أخرى نتيجة تعدد حاجات ونشاطات ومشكلات المجتمع والذي يحتم عليها التعايش مع مجتمعاها ومن تلك المشكلات الفساد.

إن الإطار القانوني للمؤسسات الرسمية ومنها مؤسسات التعليم العالي يعد السند الذي بموجبه تنهض تلك المؤسسات بواجباتها وتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها، وبموجب هذا السند القانوني يتم تقييم أداء هذه المؤسسات وهذا الأمر أدى إلى اهتمامها بمكافحة الفساد ومحاولة القضاء عليه عن طريق استخدام العديد من الوسائل

الأكاديمية وأهمها التوعية التعليمية للعديد من الطلبة(مثال:طرح مساقات متخصصة بجرائم ومكافحة الفساد)والعديد من الموظفين(مثال:عقد الندوات والورشات والمؤتمرات المتعلقة بمكافحة الفساد).

إن اعتبار التعليم ركناً أساسياً في مواجهة الفساد، واكتشاف علاقة التعليم في تنشئة مواطن قادر في وطنه يكون عبر تعليمه في منظومة قيم تدعم السلوك الديمقراطي، ومن ثم التعلم على أساس راقى من خلال منظومة تعليمية مبنية على أسس الشفافية والنزاهة وصولاً للمراحل الأعلى لبلوغ مستوى علمي ومعرفي متقدم، وبالتالي إيجاد العلاقة مع التعليم لمواجهة الفساد وبناء مجتمع قائم على الديمقراطية، فالبيئة التعليمية تعتبر الباب الثاني بعد الأسرة لتنشئة جيل مكافح للفساد ولديه من الوعي الكاف لمحاربتة وعدم مواكبته أو اعتباره أساساً ومفتاحاً للانطلاق إلى الحياة العملية والمجتمعية فيما بعد!.

هذا البحث سوف يناقش ظاهرة الفساد من زاوية العنصر الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، والذي يقترن به دور أساسي في طرح وسائل أكاديمية للحد من الفساد وصولاً إلى تنشئة طلابية في مواجهة الفساد سواء داخل البيئة الجامعية أو في المجتمع بشكل عام ، وسوف تعالج هذه الورقة إشكالية البحث من خلال تقسيم البحث إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** الأهداف الاستراتيجية والتطويرية الأكاديمية في مجال الفساد.

**المبحث الثاني:** الإجراءات الأكاديمية الضرورية المتخذة للوقاية من الفساد واثاره .

## المبحث الأول

الأهداف الاستراتيجية والتطويرية الأكاديمية في مجال الفساد

تعتبر مؤسسات التعليم العالي الرافد الأساسي لسوق العمل من خلال الخريجين، ولذلك تواجه تحديات كبيرة في التصدي لظاهرة الفساد سواء داخل تلك المؤسسات أو خارجها، ويكون ذلك عن طريق إعادة النظر بالمناهج وتضمينها أخلاقيات المهنة وبرامج مكافحة الفساد، بالإضافة للمدرسين المؤهلين، والاجراءات الداخلية للمؤسسة، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية(الجامعات) في خدمة المجتمع في مجال مكافحة الفساد، حيث أن الفساد أضحى مرض عضال أصاب كيان الدولة والمجتمع في فلسطين والوطن العربي ككل.

وكون الفساد بات ظاهرة ترهق مؤسسات الدولة، مما أدى إلى اهتمام الدولة بمكافحة الفساد وصوره ومحاولة القضاء عليه وذلك عن طريق استخدام العديد من أدوات القانون وأهمها التوعية التعليمية في أهم مؤسسات الدولة الا وهي (الجامعات) لما لها من أثر على شريحة كبيرة من فئات المجتمع موظفين وطلبة وكوادر تدريسية.

التعليم واجب فرضه النظام الاساسي الفلسطيني(الدستور)<sup>1</sup> والاتفاقات الدولية لأجل القضاء على الجهل، واستخدامه كوسيلة لعلاج الامراض التي تنتخر في المجتمع من فساد وغيره من أمراض، وبالتالي فإن مؤسسات التعليم العالي في فلسطين لها الدور الأساسي في مكافحة الفساد وصوره من المواضيع ذات الأهمية لما يحمله من مزايا متعددة واثار كبيرة على مستوى الفرد والمجتمع، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول

انظر المادة(24)من القانون الاساسي الفلسطيني 2003 المعدل والتي تنص على ما يلي"1.التعليم حق لكل مواطن، والزامي حتى 1

نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.

2.تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحل مؤسساته وتعمل على رفع مستواه.

3.يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي،ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها.

(المطلب الأول) تعريف الفساد فلسطينياً، أما (المطلب الثاني) فسيتناول أهداف مؤسسات التعليم العالي في مجال الفساد.

## المطلب الأول

### تعريف الفساد فلسطينياً

لقد نأى قانون مكافحة الفساد الفلسطيني المعدل نفسه عن وضع تعريف محدد للفساد، وإنما تناول في المادة

(1) الأفعال التي تتشكل فساداً لغايات تطبيق أحكامه وهو على النحو الآتي:

1. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة والجرائم المخلة بالنفقة العامة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.

2. الجرائم الناتجة عن غسل الأموال المنصوص عليها في قانون غسل الأموال.

3. كل فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.

4. إساءة استعمال السلطة خلافاً للقانون.

5. قبول الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقا وتحق باطلاً.

6. الكسب غير المشروع.

7. جميع الأفعال المجرمة الواردة في الاتفاقيات العربية والدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها أو

انضمت إليها السلطة الوطنية.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من وجود تعريفات عدة لمصطلح الفساد، إلا أن هناك اتفاقاً دولياً على تعريف الفساد كما حددته

منظمة الشفافية الدولية بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة"<sup>3</sup>

ورجوعاً للنقاط المهمة التي تم الاتفاق على مجملها في مختلف تعريفات الفساد، نجد أنه من الضروري التطرق

لها خلال طرح مساقات متخصصة لمكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي، ونوردها كالتالي:

\* يعتبر الفساد عملاً مخالفاً للقانون والنظام، وغير منسجم مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع.

\* يقوم الفساد على استغلال المنصب العام، سواء في الوظائف العامة أو الخاصة لتحقيق منافع شخصية.

\* الفساد هو سلوك ذاتي ينعكس سلباً على الآخرين.

ويعنيها جداً ضمن هذا المطلب ذكر بعض أسباب انتشار الفساد، والتي تتعدد لأسباب كامنة وراء بروز ظاهرة

الفساد وتفتيتها في المجتمعات، وبشكل عام يمكن إجمال هذه الأسباب في النقاط الآتية:

1. ضعف الجهاز القضائي، وذلك لعدم القدرة على تنفيذ الأحكام التي تصدر، مما يفتح المجال من الإفلات

من العقوبة بالإضافة إلى عدم ترسيخ الردع العام لمرتكبي جرائم الفساد.

انظر المادة(1) من قانون مكافحة الفساد الفلسطيني المعدل لعام 2010.<sup>2</sup>

أبو دية، احمد.(2004). الفساد أسبابه ونتائجه. رام الله: الانتلاف من أجل النزاهة و المساءلة –أمان،ص.3.<sup>3</sup>

2. ضعف سيادة القانون، وذلك لعدم استكمال حزمة التشريعات الخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، أو وجود ضعف في احترام سيادة القانون.

3. ضعف الإرادة الصادقة للقيادة السياسية لمكافحة الفساد، ويتمثل ذلك بعدم اتخاذ تلك القيادة إجراءات صارمة وقائية، علاجية عقابية بحق مرتكبي جرائم الفساد، وذلك لانغماس عدد من تلك القيادات في الفساد، وبالتالي لا يتم تطبيق النظام بدقة وفاعلية على الجميع بسبب الحصانات.

4. ضعف أجهزة الرقابة في الدول وعدم استقلاليتها، وعدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية.

## المطلب الثاني

### أهداف مؤسسات التعليم العالي في مجال الفساد

يهدف هذا المطلب إلى بيان دور مؤسسات التعليم العالي في مكافحة الفساد ومكافحته، والتعرف على أداء المؤسسات في إطار تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل في مختلف القطاعات، ومن أجل رفع كفاءة أداء هذه القطاعات بما يتناسب ودورها الرقابي في مكافحة الفساد، ويمكن تحديد الأهداف العامة بثلاثة أهداف وهي:

#### الهدف الأول: الهدف الاستراتيجي

يتمثل هذا الهدف بربط نشاطات الأجهزة الرقابية في فلسطين والأهداف الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وحيث أن الأهداف الاستراتيجية تتمثل في مكافحة الفساد والارتقاء بمستوى العمل الرقابي عبر

قيام مؤسسات التعليم العالي بتوفير الكوادر والبيئة اللازمة للقضاء عليها<sup>4</sup>، وكل ذلك بهدف تحقيق التقدم في المجتمع وهذا لا يحدث إلا بتطوير عمل مؤسسات التعليم العالي وإحداث تغييرات جوهرية في سلوكيات العاملين بها وتطوير كل الأساليب المتبعة بها وصولاً لتخريج أفواج من الخريجين تم تشنئتهم على مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، ليكون انخراطهم في مختلف القطاعات يعود بالنفع على المجتمع للقضاء على كل مظاهر الفساد.

#### الهدف الثاني: الهدف التطويري

يجب على مؤسسات التعليم تركيز عملها على تطوير كفاءة الأجهزة الرقابية أولاً والكوادر التعليمية ثانياً، وذلك من خلال اعتماد مؤشرات ومعايير تمثل كفاءة العمل بها وتطبيقها، وتحديد جوانب الضعف فيها، وأيضاً تحديد جوانب القوة فيها وتوافر النمو السليم لها لأجل الوقاية من الفساد وصورها.

وكوننا نتحدث عن هدف تطويري فلا بد من الإشارة إلى أن الوسائل الإدارية والتعليمية القديمة لم تعد قادرة ولا مناسبة للتعامل مع المستجدات التعليمية الحالية، ومن هنا كان على مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) تطوير أساليب التدريس ومنها ابتكار مساقات بوسائل حديثة لمكافحة الفساد .

#### الهدف الثالث:الهدف الإداري

نجد أن مؤسسات التعليم العالي باتت تركز على محورين في عملها على النحو الآتي:

---

حسام بدر اوي و محسن يوسف(2008)، الشفافية ومكافحة الفساد في قطاع التعليم في مصر،مكتبة القاهرة،ص33-35.4

1. التركيز على تدريب الكوادر سواء الأكاديمية أو الإدارية لرفع الاداء وتحقيق جودة في مستخرجات العمل التعليمي، وذلك عبر الوسائل الحديثة التي تتطلع اليها تلك الكوادر من خلال المؤتمرات والدورات والندوات خدمة للصالح العام.

2. التركيز على البحوث والتي يتم من خلالها تجميع وتنظيم المعلومات الشاملة لظاهرة الفساد المتعلقة بجميع أجهزة الدولة ومحاولة تفعيلها والوقوف على جوانب الخلل ومعالجتها في شكل أبحاث منتجة تفيد المجتمع ككل.

## المبحث الثاني

### الإجراءات الأكاديمية الضرورية المتخذة للوقاية من الفساد واثاره

إن عملية مواجهة الفساد بحاجة إلى مستلزمات تتخذها الدول بشكل عام ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص للحد من الفساد، وهذا ما سعت إليه دولة فلسطين بالشراكة عبر توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين هيئة مكافحة الفساد واتني عشرة جامعة فلسطينية، لاعتماد مساقين تعليميين حول مكافحة الفساد، الأول لطلبة كليات الحقوق، والثاني لكافة طلبة الجامعات والكليات.

وهذا ما أكده وزير التربية والتعليم العالي وبالتعاون مع الهيئة على ضرورة تعزيز وتأصيل مفهوم مكافحة الفساد للحفاظ على المجتمع والدولة، مشيراً إلى العلاقة التكاملية بين المدارس والجامعات والكليات في ترسيخ هذا المفهوم.

ويحمل المساق الاول الخاص بطلبة الحقوق عنوان " جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني"، والثاني يحمل عنوان "مكافحة الفساد تحديات وحلول" وهذا ما سيتناوله **(المطلب الأول)** حول دور المناهج التدريسية في مكافحة الفساد، يتبعها التطرق للدور الوقائي لمؤسسات التعليم العالي للحد من الفساد **(المطلب الثاني)**.

## المطلب الأول

### دور المناهج التدريسية في مكافحة الفساد

إن مهمة تطوير المناهج التدريسية تقع بالشراكة على كل من الكليات المتخصصة ونتحدث هنا عن كليات الحقوق مع الادارة الجامعية وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، وفي ظل انتشار مظاهر الفساد في المجتمع الفلسطيني بات على ذوي الاختصاص في مؤسسات التعليم العالي مهمة تطوير وتحديث المناهج للوصول إلى نماذج يتكامل فيها الجانب المهني مع الأخلاقي.

وقد كانت فلسطين موفقة في اعتمادها لمساقات خاصة تقوم الجامعات بتعليمها لطلبتها سواء طلبة كلية الحقوق بشكل خاص وطلبة الجامعة من كافة التخصصات بشكل عام، ولكن من الضروري بعد ذلك إلى إعادة النظر لهذه المناهج والمساقات والتي يغلب عليها الجانب النظري وذلك بهدف غرس القيم والمبادئ والسلوكيات القويمية لدى الطلبة للتنبية بمخاطر الفساد واثاره السلبية، ويكون ذلك بعرض حالات تطبيقية عملية للطلاب بهذا المجال.

ومن الضروري أيضاً ضمن هذا المطلب التطرق لدور الأكاديمي أيضاً الذي يعتبر قدوة لطلبته وهو من يقوم بتدريسهم هذا المنهاج، حيث أن دور الأكاديمي لا يقتصر على إلقاء المحاضرات والتلقين للطلبة، إنما هو القدوة الحسنة لمجموع الطلبة وهو القادر على زرع القيم والاخلاق والمبادئ في نفوسهم، وهو جوهر العملية التعليمية، وليس كذلك فحسب بل إن المؤسسة التعليمية ككل تعتبر إحدى الكيانات المهمة في مفاصل الدولة، ومن أهم مضامين رسالتها المقدسة غرس وتشجيع قيم النزاهة والاستقامة ورفض الفساد بأشكاله، وبخلاف ذلك فإنها ستفقد مصداقيتها، وهذا ما سيعود بالضرر على المجتمع الفلسطيني، حيث أن هذه المؤسسات لا يقتصر دورها على تخريج الطلبة بل تسهم بدور كبير في خدمة المجتمع وهي تقوم بذلك من خلال ما يلي لمحاربة الفساد:

1. إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل المتخصصة بالفساد ووضع الحلول والمعالجات المناسبة.
2. التعاون والتنسيق مع مؤسسات الدولة وخاصة الأجهزة الرقابية مثل هيئة النزاهة وتشكيل فرق عمل من المتخصصين بها والاكاديميين في مجال مكافحة الفساد.
3. تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة الفساد.
4. استضافة متخصصين في هذا المجال لإلقاء المحاضرات على طلبة الجامعات.
5. الاستفادة من التجارب في هذا المجال مثل مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في دولة قطر، ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأخيراً فإن مؤسسات التعليم العالي هي إحدى الدعائم الأساسية في بناء بيئة مجتمعية بنهضة عالية في فلسطين من خلال رفدها لسوق العمل الكوادر المؤهلة والقادرة على تلبية حاجات المجتمع الفلسطيني، مع الأخذ بعين

الاعتبار ما تواجهه تلك المؤسسات من تحديات كبيرة في محاولة التصدي لظاهرة الفساد بمختلف أشكاله سواء كان داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها، ولكن يمكنها المساهمة في الحد من الفساد من خلال عدة محاور منها إعادة النظر بالمناهج التدريسية كما ذكرت أعلاه، والكوادر التدريسية، الاجراءات الداخلية للمؤسسة في التصدي للفساد.

## المطلب الثاني

### الدور الوقائي لمؤسسات التعليم العالي للحد من الفساد

إن مؤسسات التعليم العالي تمارس وتقوم بدور إيجابي في نشر العلم والمعرفة والثقافة في كافة المجالات الحياتية المختلفة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، مما جعل لها انعكاسات متعددة على كافة أنشطة الدولة وأعمالها، فلا شك من وجوب أن يكون لها دور فعّال في مكافحة الفساد، ولذلك يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي اتخاذ الاجراءات الوقائية للوقاية من الفساد ومن الممكن أن نورد تلك الاجراءات بالتالي:

1. تفعيل دور الجامعات في عملية الرقابة وحرصها على تشجيع كتابة البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراة في مكافحة الفساد وضرورة طرح تنظيمات مقترحة للحد منه.

2. اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار الشخصيات لتولي المناصب الإدارية وخصوصاً في الكليات المتنوعة.

3. إعداد برامج إصلاح شاملة ذات مضمون استراتيجي يقوم على تشخيص الفساد كونه مشكلة ومعالجة أسبابه، وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع.

4. اعتماد معايير الشفافية حيث أن التعليم العالي له أثر كبير على الطلبة وسلوكهم عبر ما تقدمه الجامعات من فرص في التعليم والارشاد للطلبة.

5. الاهتمام بتطوير التعليم عبر وضع استراتيجية وطنية للتعليم في فلسطين وخاصة بعد تزايد الضغوط الاجتماعية والسياسي على مؤسسات التعليم الجامعي لقبول أعداد أكبر من الطلاب، علماً بأنه هذه المؤسسات يمكن أن تقدم المهارات المتخصصة من خلال كوادرها الأكاديمية في كافة مجالات الحياة وهذا رافد أساسي للدولة ومؤسساتها عبر توفير كوادر شبابية متعلمة ومتخصصة قادرة على مكافحة الفساد وصوره.

6. تطوير التعليم في الجامعات في خدمة القضاء على الفساد عبر تطوير برامج التعليم الجامعي، إذ أن عملية الإصلاح وتطوير التعليم الجامعي يجب أن يركز على التوسع في بناء القدرات في مختلف المجالات وخاصة في مجال القانون- لأنهم بحكم اختصاصهم أكثر اتصالاً بالدولة وهيئات الدولة، والتي غالباً ما تخرج نخبة سياسية وقانونية إضافة للقضاة والمحامون فهم يشاركون في القضاء على الفساد- لأجل القضاء على الفساد وصوره، وللجامعة دور أساسي في تطوير القدرات في هذا المجال، سواء على مستوى تعليم وتدريب الأجيال الجديدة من الطلاب، أو إجراء وكتابة الأبحاث في موضوعات الفساد واثاره على المجتمع مما يجعل تلك المؤسسات (الجامعات) مصدراً مستقلاً للمعلومات والتطوير في مجالات مكافحة الفساد.

7. وضع استراتيجية إعلامية للتوعية في مؤسسات التعليم العالي ضد الفساد وصوره، نهدف من خلالها على تعزيز المعايير الأكاديمية والأخلاقية والمهنية داخل مؤسسات التعليم الجامعي.

ومن الممكن اعتبار ما ذكر أعلاه من إجراءات بإجراءات خاصة فيما يتعلق بالدور الوقائي للجامعات والوسائل المقترحة للحد من الفساد، ويكون الهدف منها تحقيق ما يلي:

أولاً: الحس بمصلحة المجتمع بشكل عام، إذ أن هذا الطالب أو حتى الأكاديمي أو الإداري هم عناصر لهذا المجتمع وبالتالي من الضروري التزامهم بمعايير المصلحة العامة وحينها يكونون بعيداً عن الفساد في تفكيرهم وأخلاقهم وعملهم، لأن حس المصلحة العامة نابع من حس الشعور بالانتماء والوطنية.

ومن هنا نرى اهتمام كل من وزارة التعليم العالي الفلسطيني والجامعات تحرصان من خلال المواد الدراسية على تنظيم تلك المواد التي تشعر الطلبة بالمصلحة العامة وأهميتها وضرورة المحافظة عليها، ولذلك تم طرح مساق في جامعة القدس ومختلف جامعات الوطن لكافة الطلبة من جميع التخصصات تحت عنوان (مكافحة الفساد تحديات وحلول) بالإضافة للمساق الخاص بطلبة كليات الحقوق تحت عنوان (جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني).

ثانياً: إقامة الندوات التي تعرض تاريخ وإنجازات فلسطين، والهدف من ذلك خلق باعث يدفع الطلبة إلى المثابرة والسعي إلى الحفاظ على هذه الأصول التاريخية والثقافية ومحاربة الفساد.

ثالثاً: تعزيز القيم الأخلاقية والدينية في مؤسسات التعليم العالي، إذ إن تعزيز الوازع الأخلاقي والديني يكون حافزاً للابتعاد عن الفساد وصوره.

## الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن مؤسسات التعليم العالي في دورها في مكافحة الفساد من الضروري تجنيد طاقاتها إلى تطوير المناهج الدراسية والخطط الاستراتيجية الوطنية للتعليم في فلسطين، وضرورة تفعيل البحوث والرسائل الجامعية ضمن تلك الخطة الاستراتيجية وذلك بهدف مكافحة الفساد، واعتماد النتائج المستخلصة عبر الدراسات الأكاديمية في عمل وتوجيه الأجهزة الرقابية في فلسطين لأجل القضاء على الفساد.

كما تعتبر مؤسسات التعليم العالي إحدى الدعائم الأساسية في بناء مجتمع فلسطيني من خلال رفدها لسوق العمل بالكوادر المؤهلة القادرة على تلبية متطلبات المجتمع الفلسطيني ويكون كل ذلك في إطار مبني على الشفافية والنزاهة في مواجهة الفساد.

## التوصيات

1. إعادة النظر بالمناهج التدريسية وليس فقط فيما يتعلق بتخصص القانون وإنما بكافة التخصصات ، وذلك من خلال استحداث مواد دراسية ركائزها أخلاقيات المهنة وتعزيز قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية لتكون مفرداتها درعاً واقياً للطلبة ضد ظاهرة الفساد.

2. إشراك أعضاء كل من الهيئتين الأكاديمية والإدارية في دورات متخصصة عن مكافحة الفساد للإفادة من خبرات المتخصصين في هذا المجال.

3. ضرورة طرح أكثر من مساق حول مكافحة الفساد في كليات القانون خاصة حيث أن كليات الحقوق هي من تخرج نخبة من القضاة والمحامين ووكلاء النيابة والذين من الخطر جداً تورطهم في قضايا الفساد لما فيه هدم للمصلحة العامة وانتهاك لحقوق الأفراد.

4. تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع في مجال الكشف عن الفساد وذلك عن طريق تفعيل دور أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي لديها ورفدهما بالكوادر المؤهلة بهدف التصدي لحالات الفساد داخل مؤسسات التعليم العالي.

